



معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص سياساتي

العدد (4)

حوكمة المساعدات المقدمة لفلسطين بعد الحرب على غزة

يصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بشكل دوري مجموعة من الدراسات التطبيقية والعملية المفصلة، بالإضافة إلى مجموعة من الأوراق المختصرة ضمن سلسلة سنوية لجلسات الطاولة المستديرة تتناول موضوعات حيوية ذات أبعاد اقتصادية تهم الجمهور وصناع القرار. لتعظيم وتعميم الاستفادة من هذه السلسلة ينشر هذا الملخص السياساتي لأبرز توصيات هذه الأنشطة العلمية الحوارية.

حزيران 2024



معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

حوكمة المساعدات المقدمة لفلسطين بعد الحرب على غزة

أعد معهد ماس هذا الملخص السياساتي بمساهمة من الباحثة نورا الزقم ، المدير المؤسس - دارنا للبحوث.

1- الخلفية: المساعدات- من الإغاثة الى التعافي إلى إعادة البناء

تسبب الدمار الشامل في قطاع غزة، والمتواصل منذ السابع من أكتوبر 2023 حتى اليوم، بأزمة إنسانية مهولة غير مسبوقة. فالاحتياجات الإنسانية بعد الحرب، المتفاقمة أصلاً قبل الحرب، تفوق أي تصور. حيث سيكون من الضروري توفير المساعدات الغذائية لسكان القطاع كافة، خاصة لمعالجة حالات سوء التغذية المتفشية بين الأطفال، إلى جانب ضرورة تأمين الوصول الفوري إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي لهم. كذلك هناك حاجة عاجلة لتوفير مأوى مؤقت لائق لنحو 1.7 مليون نازح من سكان القطاع الذين فقدوا منازلهم، ومرافق طبية مؤقتة ورعاية طبية متخصصة للجرحى، وبرامج دعم مدى الحياة لمن أصيبوا بإعاقات دائمة، وبرامج علاج متخصصة طويلة المدى لمعالجة الصدمات الجماعية. وعلى المدى القريب، لا بد من إيجاد حلول تعليمية مبتكرة لأطفال غزة البالغ عددهم 625 ألف طفل في سن الدراسة ولأكثر من 90 ألف طالب جامعي. وسيكون توفير برامج للمساعدات المالية، بما في ذلك برامج النقد مقابل العمل وبرامج الدخل الأساسي الشامل، تدخلاً حاسماً لحماية السكان من الفقر المدقع وإعدادهم لرحلة التعافي. ولا بد من تنفيذ هذه التدابير الإغاثية العاجلة قبل البدء في مرحلة التعافي أو إعادة الإعمار بشكل جدي.

كشفت هذه الأزمة التي طال أمدها عن المآزق الأخلاقي والبيروقراطي والعملياتي الذي تواجهه عملية تقديم المساعدات إلى فلسطين، وخاصة لقطاع غزة. فبينما تتجاوز المنظومة الإنسانية الدولية القيادة الفلسطينية إلى حد كبير بسبب الانقسام السياسي، إلا إنها مستعدة في كثير من الأحيان للخضوع لشروط إسرائيل المتجبرة وغير المنتهية المتعلقة بإيصال المساعدات. وكان هذا واضحاً في تمكين منظمات صغيرة غير معروفة، مثل المطبخ المركزي العالمي الذي عقد شراكة مع كيانات إسرائيلية، من دخول القطاع، ومنع دخول مقدمي المساعدات المحليين المتواجدين من زمن طويل، مثل الأونروا. وكانت الإخفاقات الأخلاقية واضحة أيضاً عندما قامت الدول المانحة بعمليات إنزال جوي للمساعدات أكثر تكلفة وأقل فعالية، وفي بعض الأحيان مميتة، بدلاً من الوقوف في وجه القرارات الإسرائيلية بإغلاق الحدود البرية، لأسباب إنسانية. وأخيراً، كان الرصيف والممر البحري المثير للجدل الذي أنشأته حكومة الولايات المتحدة في غزة بتكلفة 230 مليون دولار، بحجة إيصال المساعدات الإنسانية، وسيلة لصرف النظر عن انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل، والذي استند إلى مفهوم فاشل لتدخلات المقاولين العسكريين والعاملين في القطاعات غير الإنسانية وفاعلون جدد في قطاع المساعدات.

جاء اليوم الذي يفترض فيه إحداث تحول في إدارة المساعدات المقدمة لفلسطين، يتيح للفلسطينيين أن يضعوا الخطط بأنفسهم لتعافي بلادهم وتنميتها. وهذا التحول ليس مجرد مطلب لإشراكهم بقدر ما هو دعوة لتحقيق العدالة وثبات وإصرار على المبادئ المعترف بها دولياً لتقديم المساعدات بشكل فعال ومسؤول. يتعلق الأمر بإدراك أن أولئك الذين يتحملون المصاعب، هم الأقدر على فهمها ومعالجتها، وضمان ألا تستخدم المساعدات كوسيلة لفرض الأولويات الخارجية، بل كآلية لتمكين الفلسطينيين من تحقيق تطلعاتهم إلى السلام والاستقرار والازدهار في الحقيقة.

إن ملكية الفلسطينيين لإدارة المساعدات تعني قيادة الحوار حول الإدارة الفعالة للمساعدات، وأن أي مبادرات للمساعدات يجب أن يتم تصميمها وتنفيذها من قبل أولئك الذين يفهمون المشهد المحلي، والذين يمكنهم رؤية ما

هو أبعد من الإغاثة الفورية إلى تعزيز القدرة على الصمود على المدى الطويل، ولديهم التزام بتمكين مجتمعاتهم. بكلمات أخرى، ذلك يعني أن تصميم المساعدات وتنسيقها لا يتم في مكاتب وغرف اجتماعات بعيدة، بل يقودها من يعيشها في الميدان.

هذه المبادئ ليست مفاهيم مثالية، لكنها مبادئ أساسية لتعزيز كفاءة تقديم المساعدات كما نص عليها الإطار المفاهيمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشأن المساعدات، والتي تؤكد على أهمية ملكية البلد المستفيد، والمواءمة مع أولوياته الوطنية، والشراكة الحقيقية بين البلد المستفيد والبلد المانح. كما تدعو لمنح البلدان النامية حق وضع استراتيجياتها التنموية الخاصة وتطالب الجهات المانحة بدعم هذه الاستراتيجيات وإيجاد توافق بشأنها. كما أن المناهج والمبادئ الأخرى، مثل نهج الترابط الثلاثي، تعزز أهمية إشراك الدول المستفيدة فضلا عن الترابط بين الجهود الإنسانية والتنموية ومساعي بناء السلام.

2- التحديات- التجزئة المؤسسية والسياسية

إن استعادة الفلسطينيين لملكية المساعدات ليس أمرا سهلا لتحقيق. فتحقيق هذه الغاية يتطلب هياكل حكم شفافة وخاضعة للمساءلة تزرع الثقة لدى الشعب الفلسطيني والشركاء الدوليين، برغم الاحتلال العسكري الحربي المستمر والانقسام السياسي الوطني. على الرغم من مرور تسعة أشهر كاملة على بدء الهجوم الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة والضفة الغربية، لم تتمكن الفصائل الفلسطينية من إحراز أي تقدم في ملف المصالحة والوحدة الوطنية الموعودة منذ أمد طويل، والذي سيبقى مهمة رئيسية يتوجب على الشعب الفلسطيني تحقيقها إذا أراد التصدي لعدوان المحتل وتدخلات مجتمع المانحين التي تزداد أكثر فأكثر، والخروج من هذه المحنة أقوى وأقدر على تقرير مصيره

يتوجب بالمجتمع الفلسطيني ومنظمات المجتمع المدني العمل على تنسيق جهودهما وتدخلاتهما على الرغم من سيطرة إسرائيل على الحدود وحركة البضائع والأفراد، واستهدافها المجتمع المدني. يمكن لهذا القطاع أن يلعب دورا أساسيا في المراحل الأولى من التعافي كمقدمي خدمات، ومتخصصين قطاعيين، وناشطين في القطاع الإنساني بلا انتماءات حزبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن القيود الاقتصادية، مع ما يعانيه الاقتصاد الفلسطيني من شلل وارتفاع في معدلات البطالة وانتشار الفقر على نطاق واسع، ستشكل عائقاً جسيماً أمام جهود التعافي الجمعي والتنمية.

من المؤسف أن الروح الجمعية لمجتمع المانحين تفرض أيضاً تحديات لا تقل جساماً. فدعم هذا التحول في الملكية، يقتضي تحولا في عقلية المجتمع الدولي من عقلية السيطرة والانحياز السياسي إلى العقلية الإنسانية الشمولية والشراكة، ومن توجيه جهود المساعدات إلى تيسيرها. كما يتطلب هذا التحول قبولا والتزاما بالحفاظ على كرامة الشعب الفلسطيني ومصالحه، وتعهدا معلنا وصريحا بمساندته في تحصيل حقوقه الوطنية، لا دعم استمرار الاحتلال الإسرائيلي.

علاوة على ذلك، تشكل الأجندات السياسية الدولية المتوارية خلف أعمال القطاع الإنساني، أيضا تهديدا لإدارة الفلسطينيين للمساعدات. إذ يفترض بالمجتمع الدولي أن يكون مستعدا للاعتراف بالتحديات الهيكلية التي تواجه المساعدات والتنمية الفلسطينية والتصدي لها. وأن يتم اتخاذ تدابير المساءلة للاستفادة من القانون الإنساني الدولي والأعراف الدولية عندما تمنع إسرائيل مرور المساعدات أو تدمر البنية التحتية المدنية.

3- توصيات سياساتية

على مستوى الحكومة الفلسطينية والجهات ذات العلاقة

1. وضع استراتيجية وطنية لإدارة المساعدات والتعافي للأعوام 2024-2025

- يتوجب وضع استراتيجية وطنية شاملة لإدارة المساعدات تحدد أولويات وأهداف وآليات عمل واضحة لاستخدام المساعدات، على أن يتم تحديث هذه الاستراتيجية بانتظام لتعكس الاحتياجات والظروف المتغيرة. كما ينبغي تعريف جميع الأطراف ذات العلاقة بما تتضمنه الخطة بوضوح.

2. تعزيز الملكية والمشاركة المحلية

- تعزيز مشاركة مكثفة ومعقدة للمجتمعات المحلية وذوي العلاقة في التخطيط للمشاريع الإغاثية والتنمية وتنفيذها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عقد مشاورات دورية، وعمليات تخطيط تشاركية، وأنظمة الرقابة المجتمعية.

3. تعزيز بناء القدرات

- الاستثمار في بناء قدرات المؤسسات المحلية وموظفيها في مجال إدارة المشاريع الإغاثية والتنمية وتنفيذها بشكل فعال. ويشمل ذلك التدريب على إدارة المشاريع، والإدارة المالية، والرصد والتقييم.

4. ضمان المساءلة والشفافية

- تنفيذ آليات مساءلة محكمة للرقابة على استخدام أموال المساعدات لضمان استخدامها بشكل فعال وأخلاقي. لهذا الغرض يتوجب إجراء عمليات تدقيق دورية، وإعداد تقارير عامة، وتقييمات مستقلة للحفاظ على الشفافية وبناء الثقة بين كافة الجهات ذات العلاقة.

على مستوى المجتمع الدولي

1. تعزيز هيئات تنسيق مساعدات المانحين

- إعادة توجيه عمل لجنة الاتصال المخصصة (AHLC) للتنسيق بشكل أفضل فيما بين أعضائها في مجالات/ قطاعات الدعم المستهدف لتعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية وتمكينها من إدارة تدفقات المساعدات بشكل مستقل وفعال.
- تعزيز فعالية عمل سكرتاريا تنسيق المساعدات المحلية (LACS) من خلال تعزيز نماذج التخطيط التكاملية التي تجمع بين الجهود الإنسانية والتنمية وبناء السلام. كما ينبغي على السكرتاريا أن تتبنى نهجا لامركزيا في عمليات صنع القرار بحيث يعكس توزيع المعونات الحقائق على أرض الواقع ويكون أكثر استجابة للاحتياجات العاجلة.
- تعظيم تأثير مجموعات العمل القطاعية (SWG) من خلال تعزيز التعاون ما بين القطاعات لمعالجة التحديات المترابطة وتعزيز اتساق مجالات التدخل المختلفة.

2. دعم القيادة المحلية

- الالتزام بدعم الحكومة الفلسطينية في تصميم برامج المساعدات وتنفيذها. ويشمل ذلك مراعاة الأولويات الوطنية، والانخراط في مشاورات هادفة، والتأكيد على أن تتولى المؤسسات والخبرات الفلسطينية قيادة مبادرات المساعدات.
- المواءمة بين المساعدات والاستراتيجيات التنموية الفلسطينية
- التأكد أن جميع برامج الإغاثة والتعافي تتماشى مع الاستراتيجية التنموية الوطنية الفلسطينية والأولويات التي تحددها الحكومة الفلسطينية. ويجب أن تكون هذه المواءمة شرطاً مسبقاً للتمويل بحيث توجه تصميم وتنفيذ جميع المشاريع.

3. تبسيط إجراءات عملية تقديم المساعدات والحد من البيروقراطية

- أ. تبسيط العمليات الإدارية لتخفيف العبء على الشركاء المحليين، وتسهيل عملية تقديم الطلبات، وإعداد التقارير، والحصول على الموافقات.
- ب. الامتناع عن فرض شروط سياسية جديدة تحت غطاء "أمني" على المساعدات المقدمة للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية والحكومة الوطنية والمؤسسات الهامة الأخرى.

4. تعزيز الحلول الإنسانية والتنموية المستدامة وطويلة المدى

- أ. بمجرد تحسن الظروف المعيشية الأساسية، يتوجب التحول من التركيز على الأعمال الإغاثية العاجلة قصيرة المدى إلى المشاريع التنموية طويلة المدى التي تستهدف معالجة الأسباب الجذرية للفقر، وعدم الاستقرار، وتأخر التنمية.
- ب. اللجوء إلى القانون الإنساني الدولي والأعراف الدولية للتصدي للممارسات الإسرائيلية بمنع دخول المساعدات الإنسانية، وتشكيل لجنة منفصلة مختصة بتوثيق تكلفة الاحتلال، تمهيداً للمطالبة بتعويضات مدروسة في المستقبل.

5. تعزيز التنسيق والتعاون

- أ. دعم منتديات التنسيق الحالية والعمل معها بشكل جدي.
- ب. تعزيز دور مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومكاتب المنسقين المقيمين من أجل تنسيق وقيادة أقوى بين وكالات الأمم المتحدة. بحيث يفترض أن يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتقديم بيانات وتحليلات شاملة للوصول لعملية صنع قرار مستنيرة، بينما يعمل مكتب المنسق المقيم على تطوير شراكات أقوى مع الحكومات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية.